

التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية

سليني ياسين

أ - كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية-

جامعة الجزائر-3-

مقدمة :

نفذ الصينيون تكتيكات وإستراتيجيات سياسة خارجية مختلفة لإتباع التغيرات في النظام الدولي أو ما يسمى نهاية الحرب الباردة و ذلك لتعزيز إنجازاتهم الداخلية، وفي هذا الصدد تزوجت التغيرات في علاقاتهم مع كل من موسكو و واشنطن مع التغير الداخلي في سياستهم الناتج عن إعطائها الأولوية للتنمية الإقتصادية.

ولقد أثرت العديد من التطورات المهمة التي حدثت في المنطقة العربية وحولها خلال فترة التسعينات في سياسة الصين الخارجية تجاهها، فالتهديد السوفياتي المدرك من طرف الصينيين قد زال، وبرزت الولايات المتحدة كقوة عالمية متفوقة في الساحة الدولية، و على إثر إندلاع أزمة الخليج، أصبحت الصين مستوردا مهما للنفط لأول مرة في تاريخها، ومن جانب آخر لم تعد المنافسة مع تايوان رهانا كبيرا للدبلوماسية الصينية في المنطقة، على الرغم من بروز بعض التوترات على إثر إستعادة العديد من البلدان العربية الإتصالات مع تايوان (ليبيا، مصر، الأردن) لكن بصفة عامة، لم تعد المنافسة مع تايوان تشكل هاجسا كبيرا لها في السنوات الأخيرة، كما أن البعد الإيديولوجي لم يعد هو المحدد لطبيعة العلاقات بين الصين و البلدان العربية، حيث أن رهانات أخرى أصبحت منذ بداية التسعينات تلعب دورا مهما في مركز الإقتراب الصيني تجاه هذه الدول، فهناك العديد من المصالح السياسية و الإقتصادية أصبحت تحفز على مستويات مختلفة زيادة تفعيل هذه العلاقات وتشجيع التواجد الصيني في المنطقة.

المحور الأول- التغيرات الجديدة في السياسة الخارجية الصينية:

شهدت السياسة الخارجية الصينية تغيرا جوهريا خلال ثمانينيات و تسعينيات القرن الماضي فبعد أن تم في ديسمبر 1978 إطلاق الإصلاحات التي جاءت بها القيادة الجديدة بعد وفاة **ماو تسي تونغ** و تسلم **دينغ كسيابوينغ** Deng Xiaoping زمام الحكم في البلاد، حيث تخلى القادة الجدد عن الحملات السياسية المكثفة وركزوا على التنمية الإقتصادية من أجل محاولة تحفيز الصينيين⁽¹⁾، وقد أكد دينغ كسيابوينغ أن بلاده توجد في المرحلة الأولى للإشتركية⁽²⁾، ومن الملائم مستقبلا أن يتم تحقيق إشتركية بخصائص صينية، و يبقى دور الإيديولوجية الماركسية، (اللينينية و الماوية) دائما أساسيا⁽³⁾، و بالتالي مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي، كانت سياستها قد أذعنت أخيراً للمنطق الإقتصادي في التصنيع المتقدم، وقد قبلت الحاجة إلى الأسواق وصناعة القرار الإقتصادي غير المركزي⁽⁴⁾، و بالتالي تراجع دور العامل الإيديولوجي كمحدد في السياسة الخارجية الصينية لصالح العامل الإقتصادي.

ولقد إستمر هذا التوجه بعد إنتهاء الحرب الباردة، و على الرغم من تأكيد القادة الصينيين على عدم المساس بالرؤية الماركسية، وهو ما صرح به الرئيس الصيني السابق: **هو جين تاو Hu Jintao** (خلال المؤتمر 16 للحزب في أكتوبر 2002) ليؤكد أن النهج الحالي سياسته هو في الوقت نفسه استمرار للماركسية، و لفكر ماو تسي تونغ، و لنظرية دينغ كسيابوينغ، و هي تجسيد لكل حكمة الحزب الناتجة عن الممارسات الكبرى لملايين الصينيين، إلا أن السياسة الخارجية الصينية بدأت تميل أكثر فأكثر إلى البراغماتية⁽⁵⁾.

ومنذ بداية سنوات 2000، أصبحت السياسة الخارجية الصينية أكثر إعتدلا، و بالتالي أكثر فعالية (أي أكثر مرونة، وأكثر إحترافية و أكثر إنفتاحا على العالم)، مدعومة في ذلك بخطابات أقل عدائية من ذي قبل، حيث أصبحت تفضل الحلول المبنية على تصورات: "رابح-رابح" و "الإنسجام الدولي"، و "تفادي النزاعات"، و على هذا الأساس أصبحت الصين تبدو و كأنها لا تملك أعداء⁽⁶⁾.

وإنطلاقا من وعي الجيل الجديد من المسؤولين الصينيين بصعود بلده نحو القوة ، أصبحوا منشغلين بتفكيك المخاوف التي خلقها هذا التطور الذي لم تشهد الصين له مثيلا، لاسيما في آسيا و في الغرب، و على هذا الأساس أطلق

هو جين تاو في نهاية سنة 2003 مصطلح "الصعود السلمي" **Ascension Pacifique** للصين، وهو المصطلح الذي أثار إحتجاجا داخل الحزب الشيوعي الصيني، ولهذا فقد تم إستبداله بالشعار الأكثر إعتدالا والأقل طموحا وهو "التنمية السلمية" **Développement Pacifique**، لكن إجمالا فإن الفكرة هي نفسها والتي تتمثل في: التحديث و الصعود نحو القوة سيكونون بطريقة سلمية، أو لا يكونون⁽⁷⁾. ولتحقيق هذا الهدف فإن الفريق الجديد في السلطة ركز على إعادة التوازن للسياسة الخارجية من خلال تركيزها على العلاقات مع القوى الكبرى الأخرى، وتبني دبلوماسية أكثر إعتدالا وأكثر تنوعا تبعا للأهداف المسطرة.

وهكذا، فقد عملت الصين على إظهار نفسها أكثر نشاطا وأكثر تعاونا في المحافل الدولية (هيئة الأمم المتحدة)، فقد أعارت إهتماما كبيرا في الوقت نفسه لتحسين علاقاتها مع جيرانها، وكذا إيجاد الأدوات للقوة الناعمة⁽⁸⁾، الجديدة التي إكتسبتها بفعل النمو السريع لقوتها الإقتصادية وتأثيرها الثقافي، وأكبر مثال على هذا الطموح هو قيامها منذ بداية سنوات 2000، بإفتتاح العديد من المعاهد الكنفشيوسية من أجل ترقية اللغة والثقافة الصينية-حوالي 150 معهدا تم إفتتاحها سنة 2008- يتم تمويلها من طرف الحكومة الصينية⁽⁹⁾، والتي تصرح حاليا ورسميا بأنها تنتهج سياسة خارجية سلمية مستقلة، هدفها هو صيانة السلم العالمي ودفع التنمية المشتركة، ومن محتوياتها الرئيسية⁽¹⁰⁾:

- حماية المصالح المشتركة للبشرية برمتها مع مساندة التيار التاريخي، حيث ترغب الصين في أن تشارك المجتمع الدولي في بذل الجهود لتحفيز التعددية القطبية في العالم بنشاط، ولدفع تعايش القوى المتعددة في وئام، وللمحافظة على استقرار المجتمع الدولي، ولتحفيز النشاط لتطور العولمة الاقتصادية صوب اتجاه مؤات لتحقيق الازدهار المشترك، وتنمية المصالح مع تجنب الأضرار، ولتمكين مختلف الدول، وخاصة الدول النامية من الاستفادة من ذلك.
- تأسيس نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومعقول، حيث يجب أن تحترم كافة الدول بعضها البعض وتتشارف فيما بينها سياسيا، ولا ينبغي فرض الإرادة الذاتية على الآخرين، فيجب أن تدفع بجهودها المشتركة نحو التنمية المشتركة، دون حدوث فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء، ويجب أن تستفيد من الخبرات والدروس الجماعية ثقافيا لتحقيق الازدهار المشترك، ولا ينبغي استبعاد ثقافات الأمم الأخرى، ويجب أن تتبادل الدول الثقة أمنيا للحماية المشتركة، وإنشاء مفهوم أمن جديد يقوم على أساس الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق، وهو ما يتطلب تسوية النزاعات الدولية عن طريق الحوار والتعاون، دون اللجوء إلى القوة والتهديد بها، حيث إن الصين تعارض الهيمنة وسياسة القوة بشتى أشكالها، ولن تسعى مطلقا إلى الهيمنة ولا إلى التوسع.
- الحفاظ على التنوع العالمي، حيث تدعو الصين إلى تفعيل الديمقراطية في العلاقات الدولية، وإحترام تنوع أنماط التنمية، فيجب أن تتبادل كل الحضارات والأنظمة الاجتماعية وطرق التنمية المختلفة في العالم، وأن تستفيد من عملية المنافسة والمقارنة، وأن تحقق التنمية المشتركة من خلال السعي وراء إيجاد نقاط مشتركة وترك الخلافات جانبا، ويجب أن تقرر مختلف الشعوب شؤون دولها الخاصة، وأن تتشاور على قدم المساواة في إدارة الشؤون الدولية.
- و تدعو الصين إلى تعزيز التعاون الدولي في مقاومة الإرهاب بشتى أشكاله، والمعالجة الفرعية والجذرية للأعمال الإرهابية، ومنع ومكافحة الإرهاب والعمل على اجتناب جذوره.
- تحسين وتطوير العلاقات مع الدول المتطورة، وتوسيع نقاط الالتقاء للمصالح المشتركة، وتسوية الخلافات بطريقة ملائمة، وذلك انطلاقا من المصالح الأساسية لمختلف الشعوب، وبغض النظر عن الاختلافات في الأنظمة الاجتماعية والمذاهب والأيدولوجيات، وعلى أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي⁽¹¹⁾.
- تعزيز علاقات حسن الجوار، والتمسك بمبدأ معاملة الدول المجاورة باعتبارها دولا شريكة، وتعزيز التعاون الإقليمي.
- تقوية التضامن والتعاون مع (العالم الثالث)، وتعزيز التفاهم والثقة والمساعدة والدعم المتبادل، وتوسيع مجالات التعاون ورفع فاعليته.

- المشاركة الجادة في النشاطات الدبلوماسية المتعددة الأطراف، ولعب دور متزايد في الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية، وتأييد (الدول النامية) في حماية حقوقها ومصالحها العادلة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التحولات التي شهدتها الصين على مستوى بنية السلطة السياسية أدت إلى تغير في العمل السياسي الخارجي، الذي أصبح يغلب عليه النزعة البراغماتية، حيث أن الصين أصبحت تتصرف بخطة ثابتة تحكمها المصلحة والوعي بالواقع الجيوسياسي الجديد، حيث إتخذت في السنوات الأخيرة إستراتيجية خارجية محورها تطوير الحوار والتنمية على المستوى الدولي، وتغليب البعد البراغماتي على البعد الإيديولوجي، كسياسة تتبناها في علاقتها على المستوى الخارجي، وتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹²⁾، وتوسيع نفوذها في العلاقات الدولية عن طريق الانخراط في التكتلات الإقليمية الآسيوية، كمنظمة شنغهاي⁽¹³⁾ التي تضم روسيا والصين وبعض الجمهوريات الوسطى، مما سيوفر لها مركزا إقليميا مؤثرا، لاسيما وأن هذه المنظمة تتطور بثبات، من رابطة اقتصادية إلى كيان إقليمي ذو تطلعات سياسية واقتصادية طموحة، إلى جانب ذلك التحاقها بمنظمة التجارة العالمية.

المحور الثاني: محددات سياسة الصين الجديدة تجاه المنطقة العربية

لقد أصبحت السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية تحكمها العديد من المحددات لاسيما الاقتصادية: التموين بالموارد الطبيعية، التطور الدولي للشركات الكبيرة، النفاذ إلى الأسواق المحلية ومحيطها في النهاية، وفي ترتيب ثاني تحقيق سياسة تنمية بعض الأقاليم الداخلية (مثلا نينغزيا)، هذا التسلسل للمصالح يبدو بديهيا بالنظر إلى النزوع الصيني نحو التنمية الاقتصادية، باعتبارها تمثل أولوية في سياستها الداخلية والخارجية.

وبالتالي، فقد أصبحت حاجات الصين الاقتصادية توجه الكثير من علاقاتها مع البلدان العربية، لأن حاجتها لمومنين مستقلين بالطاقة على المدى الطويل ولأسواق لتصريف منتجاتها وذلك للحفاظ على مستوى نموها الاقتصادي العالي، وهو ما أصبحت تميز به علاقات الصين مع البلدان العربية في هذه المرحلة، ومع إزدياد النفوذ الصيني العالمي، بدأت تنظر إلى هذه البلدان - التي تحتفظ لها تاريخيا بصورة باهتة- إلى السعي لإقامة موطئ قدم لها في المجال السياسي والاقتصادي باعتبارها المنطقة الغنية بالطاقة والمركزية إستراتيجيا في عالم اليوم.

غير أن الحافز الأكثر وضوحا الذي تقوم عليه إستراتيجية الصين والتزاماتها الجديدة مع البلدان العربية هي الحاجة لتأمين تزويدها بموارد الطاقة الحيوية التي تحتاجها للحفاظ على نموها الاقتصادي الديناميكي، في ظل عدم الإستقرار المتزايد لأسواق الطاقة الدولية، بعد توقعها عن أن تكون مصدرا صاف للنفط مع بداية 1990، مع العلم أنها تستورد - حاليا- حوالي نصف نفطها من البلدان العربية⁽¹⁴⁾، وأغلب الشركات النفطية المملوكة للدولة مثل SINOPEC قامت بإستثمارات معتبرة في السنوات الأخيرة لدى المنتجين الرئيسيين للطاقة مثل العربية السعودية، السودان والجزائر، فشركة CNPC منشغلة في السودان، في حين شركة CNOOC وضعت نفسها في الجزائر وفي أماكن أخرى في المنطقة، والملاحظ أن، النمو الداخلي الصيني -غير المسبوق عبر العشريتين الأخيرتين- أدى إلى رفع التكاليف الإجتماعية و التأثيرات البيئية، حيث أن الإعتماد على الفحم نتج عنه أضرار بيئية جسيمة و إرتفاع منذر بالمخاطر المتنوعة التي أصابت أولئك الذين يعيشون في المدن الكبرى، والمناطق كثيفة التصنيع، دافعة الصين للبحث عن مصادر الطاقات النظيفة-الإحتراق مثل البترول و الغاز الطبيعي⁽¹⁵⁾.

كما أن الصين أيضا تتوق إلى كسب منافذ أسواق إستهلاكية غير مستغلة لصادراتها وفرص الإستثمار الربحية، وقد تزايد حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية من 25 مليار دولار عام 2004م إلى 239 مليار دولار عام 2013م⁽¹⁶⁾، بنسبة نمو سنوية تقارب 25%، حيث كان قد تضمن منتدى التعاون الصيني العربي لسنة 2006 إتزاما بتوسيع و تنويع حجم التجارة بين الطرفين، والأكثر من ذلك، تعهد كل من وزير الخارجية الصيني في ذلك الوقت والأمين العام لجامعة الدول العربية بنسج روابط مقربة أكثر في مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني، والتكنولوجيا، وتحويلات المساعدة، والتبادلات الثقافية، وتوسيع حجم التعاون الصيني-العربي، إلى ما يتجاوز الطاقة والأعمال. وتعتبر الجزائر وليبيا والعربية السعودية بالنسبة للتموين بالطاقة شركاء إستراتيجيين بالنسبة للصين، حيث كانت حتى 1990 تتمون الصين أساسا من سلطنة عمان في المنطقة العربية، وقد أصبح تنويع المومنين أولوية وطنية

بالنسبة لها، وذلك بسبب زيادة الإستهلاك، كما إستفادت أيضا السودان من هذه الإستثمارات في المجال النفطي، وأصبحت ليبيا تستجيب كلية للحاجات الصينية من البترول.

ولقد بذلت الصين رغم نقص الدعاية جهودا مهمة في السنوات الأخيرة لتقوية علاقاتها في هذا المجال، وقد وجدت عددا كبيرا من الشركاء الممكنين لتسخير الزخم الإقتصادي و السياسي لأهدافها الذاتية، لاسيما وأن الأنظمة الإستبدادية(الشمولية) -عبر الشرق الأوسط- تبحث على إسناد مواقعها وتخفيض تبعيتها للولايات المتحدة من خلال الروابط المقربة مع بيكين. ومنظور الصين لعلاقتها للبلدان العربية لا يقتصر على الجانب الإقتصادي فقط، فمصلحتها المتنامية مع هذه البلدان ينبغي أيضا الإهتمام بها في سياق جيوسياسي، لأن وضعها الحالي كقوة دبلوماسية وعسكرية صاعدة على المستوى الدولي يجعلها تسعى لمد قوتها خارج مجال تأثيرها الحالي في شرق آسيا، والحق بالجهود المثيرة للإهتمام للقوى الأخرى في المنطقة، و في هذا الصدد فإن نسج علاقات قوية مع العالم العربي والشرق الأوسط ككل، تشكل مفتاح دعم لهذه الإستراتيجية، حيث أن إشغال واشنطن مع تصاعد العنف وعدم الإستقرار في العراق و سوريا و أفغانستان، وكذلك الأزمة النووية الإيرانية - متوافقة مع إتساع المعارضة الشعبية للولايات المتحدة - توفر ليكين نافذة تاريخية من الفرص، لتعزيز وضعها في المنطقة العربية.

وقد بدأت بيكين بمهارة في إستغلال عدم الإطمئنان العربي من الولايات المتحدة، منتقدة بشدة التحركات الأمريكية في الشرق الأوسط، ففي مقال ظهر في 1 فيفري 2007 في يومية الشعب، وجه مدير إدارة الدولة للشؤون الدينية للصين الوزير يي كسيان ye xiaowen إنتقادا لاذعا لتوجه إدارة بوش في الحرب على الإرهاب، ومن بين أشياء أخرى، ركز على الخصوص على إستعمال الرئيس جورج و.بوش على مصطلح "الصليبية" "Crusade"، لوصف الحرب المعلنة على الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 والتي تصور إستعمال الرئيس لمصطلحات مثل " الفاشية الإسلامية" كهجوم ضد الإسلام⁽¹⁷⁾. وتبحث الصين في إنتقاداتها المحسوبة على التوجه و الخطاب الأمريكي في الحرب على الإرهاب على تصوير نفسها للعرب و المسلمين كبديل إيجابي و ودي لمواجهة هيمنة الولايات المتحدة، خاصة من خلال الإعتماد على "القوة الناعمة" للمرافعة عن حالتها، فخطاب البيت الأبيض كما وصف في مقال يومية الشعب أثار معارضة قوية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مؤكدة الإعتقاد الذي يدور في أذهان العديد من العرب والمسلمين أن الولايات المتحدة عزمت على إستغلال هجمات 11 سبتمبر كذريعة لشن حرب إمبريالية ضد البلدان المسلمة و الإسلام، فإنتقادها لخطاب الولايات المتحدة يعزز صورتها كصديق للعرب و المسلمين، عبر الإشارات الكئيبة التي تقدمها حول الحقوق الإنسانية و الدينية المتعلقة بجماعة الإيغور الإثنية والأقلية المسلمة .

وفي هذا الصدد، تحرس الصين على ان تعلن للعرب بأن دبلوماسيتها تجاه بلدانهم تقوم على: الإحترام المتبادل، وعدم الإعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، علاقات، وأنها قائمة على المساواة، والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي، وهي القواعد التي وجدت الكثير من القبول لديهم، وأنهم ضاقوا من ممارسات القوى الغربية الإنتهازية و التسلطية ضدهم، لا سيما بعد خيبة الأمل المريرة للعديد من الممارسات السياسة الأمريكية في المنطقة بعد إجتياح العراق.

على المستوى الأمني، هناك أيضا إهتمام صيني عميق بالمنطقة العربية منذ بروز الإرهاب العالمي في بداية التسعينات، حيث ترى الصين أن الإستقرار والسلام في الجزء الغربي من الإقليم الصيني أصبح مهددا بصورة مستمرة من طرف الإرهاب الذي يستمد أصوله من التطرف الديني "الإسلامي" والنزعة الانفصالية الوطنية، وبالتالي فإن الحفاظ على الإستقرار والسلام في هذه المناطق له أولوية إستراتيجية في حسابات الصين الداخلية، حيث ترى أن هذه القوى تجد مصدرها في الإضطراب و الفوضى السائدة في آسيا الوسطى و الشرق الأوسط، وبالتالي تبحث عن تعزيز روابطها الأمنية مع المنطقة العربية من أجل إحتواء هذه التهديدات، لا سيما وأن مفهوم الصين للأمن- من أجل بناء عالم منسجم- متوافق تماما مع تطلعات العديد من الأنظمة في المنطقة.

من جانب آخر، الصين هي القوة الهامة الوحيدة في العالم التي تحافظ على علاقات جيدة مع كل البلدان المتورطة في النزاعات و الخلافات في المنطقة، كما أنها تتمتع بعلاقات جيدة حتى مع الفاعلين المهمين من غير الدول في المنطقة، مثل حماس في فلسطين و حزب الله في لبنان، هذه الوضعية الفريدة وضعت قادتها في موقع متميز للمساهمة

في السلم والأمن في المنطقة، من أجل ذلك أصبحت ترى أنها لا بد أن تلعب دورا أكثر نشاطا في شؤون المنطقة في كل الأبعاد، فإستراتيجيتها الجديدة تركز أساسا على تقوية العلاقات الثنائية مع البلدان العربية في السياق العالمي والإقليمي الجديد، من خلال البناء على المسار الطويل لعلاقات الصداقة والتعاون التقليدية، حيث أن كلا الجانبين عملا معا من أجل إيجاد السبل لتقوية وتنمية العلاقات بينهما تحت الظروف الجديدة. وبالتالي، ركزت الصين على العمل معا رفقة البلدان العربية الأخرى للحفاظ على السلم والإستقرار في المنطقة، حيث ظلت الصين تشجع الحل السلمي لكل النزاعات الإقليمية من خلال الوسائل الدبلوماسية، وترحب بالتعاون والتنسيق الدولي خاصة بين القوى الأساسية لتوفير مساعدة مهمة، وتشارك أيضا بصورة نشطة في الجهود لمنع إنتشار الأسلحة ذات التدمير الشامل و في مكافحة الإرهاب الدولي، من أجل تسليط الضوء على تدخلها المادي في جهود صنع السلام في المنطقة بدأت في تعيين مبعوث خاص لها إلى الشرق الأوسط في 2002 ل طرح الرؤية الصينية و المساعدة على تسهيل المفاوضات بين الأطراف المختلفة المتدخلة من أجل إيجاد حل سلمي للنزاعات الأساسية التي تشهدها المنطقة.

وفي هذا الصدد، عارضت الصين بحزم الإجتياح الذي قامت به دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة للعراق، لكن لما إنجرت الأمور إلى الحرب وغرقت الولايات المتحدة في المستنقع العراقي، وأصبحت غير قادرة على التعامل مع نتائج أعمالها، كانت الوضعية المعقدة والهشة على المستوى الإقليمي التي عقيبت ذلك صعبة بالنسبة للمصالح الصينية، وتحت تلك الظروف، تبدو أنها تشارك الآن بعض الإهتمامات مع الولايات المتحدة وبالخصوص المتعلقة منها برؤية الإستقرار في العراق وفي سوريا وليبيا واليمن والبلدان العربية الأخرى التي لا زالت تعاني من هزات الربيع العربي، وتتعرض إلى صراعات دامية أوهنت كاهلها، وألحقت أضرار بمصالح حلفائها في المنطقة عموما.

إضافة إلى أن زيارات القادة الصينيين إلى المنطقة منذ 2004 يمكن أن ينظر إليها كحدث مهم فيما يتعلق بالتصور الصيني للعلاقات مع البلدان العربية، حيث خلال هذه الزيارات إقتراح المبادئ الأربعة للتعامل لإدارة هذه العلاقات، وذلك من أجل الذهاب بعيدا تجاه تنمية أنموذج جديد من الشراكة بين الطرفين، وهي أيضا قواعد السياسة الثابتة لبيكين تجاه المنطقة في المستقبل، وهذه المبادئ الأربعة هي⁽¹⁸⁾:

- ترقية العلاقات السياسية على أساس الإحترام المتبادل،
- صقل روابط تجارية و إقتصادية أقرب، من أجل تحقيق التنمية المشتركة،
- توسيع المبادلات الثقافية، من خلال إتباع تجارب بعضهما،
- تقوية التعاون في الشؤون الدولية، بهدف الحفاظ على السلم العالمي، و ترقية التنمية المشتركة.

ومن البديهي، أن الهدف من هذا التطور يكمن في إثراء العلاقات بين الطرفين، وذلك عبر المساعدة على تقوية و توسيع التعاون المتبادل للمنافع في المجالات السياسية، التجارية و الإقتصادية، العلمية و التكنولوجية، والثقافية و التربوية، الصحية، و رفع مستوى التعاون بينهما في كل مجال على ضوء الوضعية الحالية.

لقد فتحت زيارة هو جين تاو الباب لعلاقات صينية-عربية جديدة، والتي وفرت فرصة ذهبية للتعاون من خلال خطط العمل المنتظمة في إطار منتدى التعاون الصيني العربي، واللقاءات والنشاطات الأخرى، وقد تم التعاون ليس فقط على المستوى السياسي، لكن أيضا على المستوى الإقتصادي. غير أن إدراكات الصين تجاه المنطقة تأثرت كثيرا بالتطورات التي حدثت مؤخرا في البلدان العربية، في خضم ما أصطلح عليه "الربيع العربي"، حيث كان للصين منذ البداية موقفا متحفظا على هذه الثورات، وفي هذا الصدد يصر الرسميون الصينيون على وصف الثورات العربية بـ "الفوضى"، وتتحجج الصين أن الأسباب الحقيقية لهذه الثورات ليست سياسية بل داخلية، إجتماعية و إقتصادية مثل النمو الإقتصادي البطيء مقابل النمو السكاني السريع، ونسب البطالة المرتفعة، إنتشار الفساد، وكذلك بطء مسار التحول أو التغيير الديمقراطي، مع ذلك فإنهم يشددون على أنه من حق العرب (كلاهما حكاما ومحكومين) إنشاء الشكل الديمقراطي الذي يلائمهم، وإتباع شكل التنمية الذي يرغبون فيه⁽¹⁹⁾.

من الجانب التحليلي للثورات، تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الأكاديمية والبحثية المرتبطة مع صناعات القرار الصينيين أكدت بأن العرب قد رموا بلدانهم في الفوضى واللانظام المسمى "ثورة"، وأهم ما حققته هذه الثورات وفقا للتقديرات الصينية هو "حرية القتال المتبادل بين المصريين"، "الفوضى في ليبيا وسوريا واليمن"⁽²⁰⁾.

ربما لهذا السبب - ليس من المفاجئ- أن وضعية الصين من الثورة السورية كانت بصورة متطرفة، خاصة بعد التحول إلى "نزاع مسلح بين النظام والمعارضة المسلحة"، " وهو ما قاد الصين لإستعمال حق الفيتو ضد العقوبات المقترحة على النظام السوري، ومع ذلك لم ترد بكين زيادة غضب البلدان العربية التي تدعم الثورة، وخافت من تراجع وضعيتها مقابل شعوب المنطقة، ويبدو أن الميزان بين الحلين يرتبط بالبحث عن المصالح، حيث أدركت الصين تماما أن موقفها من الأزمة السورية جعلها في وضعية غير محبذة في الرأي العام العربي، والعديد من البلدان العربية، خاصة في الخليج، وبالتالي سعت لإطلاق حملة دبلوماسية لإعادة إصلاح صورتها وربح العرب مجددا، وكسب المنافع المرافقة لذلك أصبحت بكين نشطة كثيرا في حملة دبلوماسية جديدة، فالهيكل الخارجية سياستها عبأت عددا كبيرا من المؤسسات الأكاديمية، السياسية والاجتماعية لتوضيح رؤيتها حول الربيع العربي والأحداث الأخيرة في سوريا.

خاتمة:

لقد أثرت مجموعة المتغيرات الداخلية والخارجية بصورة حاسمة في توجهات الصين الخارجية تجاه المنطقة العربية، فعلى المستوى الداخلي أدى إعطاء الأولوية للتنمية الإقتصادية إلى إزدياد الإهتمام بمكانتها الجيوجوليتيكية والجيو إقتصادية، وذلك في إطار سياسة الصين للتموين بالطاقة، والنفاذ إلى الأسواق، وتوسيع نشاط شركاتها الكبرى، أما على المستوى الخارجي، فقد أصبحت المنطقة تكتسي أهمية جيوسراتيجية بالنسبة لسياستها التي باتت تبحث عن تعزيز مكانتها كقوة عالمية صاعدة، وعلى الرغم من ذلك، ما تزال العلاقات مع الولايات المتحدة تحدد طبيعة ومدى التدخل الصيني - عموما- في المنطقة.

الهوامش:

- (1) Yin Wenquan, *La voie de développement de la chine et la mondialisation*, (Beijing, Editions en langues étrangères, 1 ed, 2007), pp: 3-18.
- (2) Tian Yingkui, *La voie chinoise Concept du Développement Scientifique*, (Beijing, Edition en Langues Etrangères, 1 ed , 2008) p.10.
- (3) Gerrard Marie Henry, *Quand la chine s'essouffera*, (paris, groupe standryma, 2006).p.50.
- (4) فرانسيس فوكوياما، *نهاية التاريخ*، ترجمة د: حسين احمد، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والنشر، 1993)، ص115.
- (5) Liu Binjie, *La Philosophie diplomatique chinoise au 21 éme siècle*, (Beijing, Editions en langues étrangères, 1 ed, 2006), p33,34
- (6) Jean -Pirre Cabestan, « La Chine, une tres grande puissance incomplete et vulnérable, » *Questions Internationales*, (Paris, n32, Juillet-Aout 2008), p.9.
- (7) يرى جوزيف ناي أن القوة الناعمة هي القوة الجاذبة التي تسمح بالحصول على النتائج المرادة دون اللجوء إلى تهديدات ملموسة أو رشاوى، فقد يتمكن بلد ما من الحصول على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية لأن هناك بلداً أخرى - معجبة بتمثله، وتحذو حذوه و تتطلع إلى مستواه من الإزدهار و الإنفتاح- تريد أن تتبعه، أنظر: جوزيف س. ناي، *القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية*، ت: محمد توفيق الجبرمي، (الرياض، دار العبيكان، ط2007)، ص.24.
- (8) Cabestan, *op-cit*, p.10.
- (9) Zhou Mingwei et autres, *op-cit*, pp :84-91.
- (10) *المبادئ الخمسة للتعايش السلمي هي: إحترام السيادة و الإقليم، عدم الإعتداء المتبادل، عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية، المساواة والتعامل بالمثل، التعايش السلمي.*
- (11) Zhou Yihuang, *La dipomatie chinoise*, traduit par : Gu liang, Cao Qinglin et Jean Delving, (Beijing, China International Press, 2004).p.78. .
- (12) خضر عباس عوان، *مستقبل العلاقة الأمريكية -الصينية*، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2004)، ص ص: 71، 70.
- (13) منظمة شنغهاي: أساسها أمني بالدرجة الأولى، حيث أنشأت بمبادرة من بيكين سنة 1996 من أجل مواجهة مشكلة حركة تركستان الشرقية والخطر الذي يشكله الإيغور وسميت منظمة "خمسة شنغهاي" حيث ضمت (الصين، روسيا، طاجكستان، فيرغيزستان وكازخستان) الساعية إلى تعزيز الثقة والأمن في مناطقها الحدودية، وينظمهم اوزباكستان إلى المنظمة في 2001 تغير وضع المنظمة واسمها وأعلنت الدول الستة تشكيل "منظمة شنغهاي للتعاون"، وقد بدأ إهتمام المنظمة يتجه شيئا فشيئا نحو التعاون الإقتصادي. أنظر: Cabestan, *op-cit*, p.15.
- (14) ذكر رونغ شيو المراقب العام للهيئة الوطنية للطاقة أن الدول العربية تعد أهم مورد للنفط في الصين، مشيرا إلى أنه في عام 2013 بلغ إجمالي واردات الصين من النفط من الدول العربية 133 مليون طن، بإجمالي ما نسبته 47% من واردات الصين من النفط: [http://www.alriyadh.com/996045\(17-01-2015\)](http://www.alriyadh.com/996045(17-01-2015)).
- (15) Chris Zambelis and Brandon Gentry, «China through Arab Eyes: American Influence in the Middle East, Parametrs, Strategic Studies Institut, US Army, , spring 2008 p.61,62.
- (16) [http://www.alriyadh.com/996045\(17-01-2015\)](http://www.alriyadh.com/996045(17-01-2015)).
- (17) Chris Zambelis and Brandon Gentry, *op-cit*, p.64,65
- (18) [http://arabic.people.com.cn/31660/7829515.html \(2014-01-18\)](http://arabic.people.com.cn/31660/7829515.html (2014-01-18))
- (19) Shafeeq Choucair , *China's Diplomatic Interpretations of Middle eastern Affairs* Aljazeera center of studies.16 April 2013, p.3.
- (20) Shafeeq Choucair, *op-cit*, p.3